علة لما يقتديه شم اعلم ان كل امر يترتب على الفعل فهو من حيث انه فعل
الفعل غاية بستى غاية ومن حيث انه يترتب عليه ثمرة ونتيجة
تسمى فائدة فيها يتغايران اعتبارا وربما كان الافعال الاختيارية
وغيرها لكن الفائدة ربما يكون حاملة للفعل على الاقدام على
الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفاعل يسمى غرضا ومن حيث ان
صدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية والغرض والعلة الغائية هو
مختلفان ايضا اعتبارا ومنها ما لا يكون كذلك والعثور على كنوز
لمن توجه الى زيادة تحصيلها وافاله تعالى من هذا القبيل فان لها
فوائد جمة ومصالح لا تحصى ومع ذلك غير معقل باعراض عند
اهل الحق كما بين في موضعه فالمراد بغاية العلم غاية تدوينه
وتحصيله ومنع معرفة غاية العلم ان يعلم غاية مدونه المدون
الى تدوين العلم واعلم ان من حق الطالب ان يصدق بموضوعية موضوع
تلك الكثرة ان كان من العلوم المدونة ليحصل له زيادة تميز للمطلوب
على عجل وزيادة بصيرة في شروعه لان تمايز العلوم في ذواتها تمايزا
معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات فلو قال وان يعرف موضوعها
ان كانت من العلوم المدونة الى اخر لتم تفصيله بكلمة واستقام
تفريع قوله جرى عادة العلماء وحصل الالفة وما يقال من ان
قوله ويحصل الشعور بها اشارة اليه بطريق ذكر اللازم وارادة
الملزوم اذ بالتصديق بموضوعية موضوع العلم يحصل العلم الاجمالي

بمسائل



بمسائل العلم فمن دونه بانه مع كونه حملا للعبارة على خلاف ما يتبادر
منها لا بد فيه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم المدونة
لكونه الكثرة اعم من العلوم وغيرها وبانه لانه اعم لكونه
لانه لما عرفته برسمه المشار اليها بقوله ان يعرفها بتلك الجهة
وللتصديق بفائدتها ولا دلالة للعلم على الخاص باحد الدلالات
الثلث والقول بان الاخيرين مذكوران صريحا لا يسمن ولا يغني
من جوع واعلم ان المقصود الاصلي ههنا انما جرى عاده العلماء في
اول تصانيفهم على تقديم الشعور بتعريف العلوم الخ لان كل
علم كثرة تضبط بها جهة وحدة ذاتية او عرضية وكل كثرة تضبط
جهة وحدة من حق كل صاحب لها ان يعرفها بها فكل علم من حق طالبه
ان يعرفه بها ومعرفتها بها كلفتها نظرية يحتاج الى البيان فجرى عادة
العلماء الخ فقوله من حق كل طالب كثرة اشارة الى الكبرى قدم
رعاية لطريق التعليم حيث اوتي بالتخصيص بعد التعميم وقوله
ولان كل علم من العلوم المخصوصة المدونة كثيرة لكن لا يلائمه فيما سيجيء باعتبارها عند مسائل باضافة الضمير العلم وقال
باعتبارها عند علما واحدا لكان او كي تضبطها اذ تلك المسائل
الكثيرة جهة وحدة وتصير هاشيئا واحدا بعد ما كانت هي
مفقودة في انفسها ومتكثرة في ذواتها فتلك الجهة اما امر
فالحق على ما اشار بقوله ذاتية فهي مرفوعة على انه صفة جهة